مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 157 (من 5 إلى 12 مارس/آذار 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة..... 2

البرلمان الأفغاني.. خلفية ومستقبل

- خلفية البرلمان.....3
- صلاحيات البرلمان..... 4
- العلاقات بين الحكومة الأفغانية والبرلمان.....4
- تقييم أداء المجلس الوطني في العام الماضي..... 5
- مشاكل المجلس في العام الماضي.....5
- العام القادم وموانع عملية.....6

مياه أفغانستان.. مشاكل وفرص

- وضع المياه في أفغانستان..... 9
- مشاكل المياه في أفغانستان..... 10
- عدم وجود اتفاقيات للمياه مع الدول الجارة..... 10
- عوامل عدم الاستغلال الصحيح..... 11
- وضع الكهرباء في البلد..... 11

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، افتتاح الرئيس الأفغاني العام السادس التقنيني للبرلمان، ومن المقرر أن يستمر المجلس في عمله إلى تحديد وقت الانتخابات البرلمانية، وإلى بدء المجلس الجديد عمله.

وعلى أساس الدستور الأفغاني أنهى المجلس مهلة عمله بعد مرور خمسة أعوام عليها. لكن الخلافات التي نشأت بسبب التزوير في الانتخابات الرئاسية، حالت دون إجراء الانتخابات البرلمانية. وبعد إنتهاء مهلة العمل دستوريا، أصدر الرئيس الأفغاني قرارا مدد فيه مهلة عمل المجلس، وفي الأسبوع الماضي تم افتتاح عام آخر من عمل المجلس خلافا للدستور. نبحث هنا، خلفية المجلس الوطني، وأنشطة المجلس في العام الماضي، وعلاقات المجلس مع حكومة الوحدة الوطنية.

في القسم الثاني من التحليل، نناقش أوضاع المياه في البلد، مع المشاكل والفرص الموجودة. تشير الأرقام إلى أن 75 من مياه أفغانستان لا يتم الاستغلال منها، ويذهب جزء كبير منها إلى الدول الجارة. من جهة أخرى، يتقلص سنويا مستوى هطول الأمطار، ويرتفع الجفاف، في ظل انعدام برنامج شامل للاستغلال من المياه الموجودة في البلد. وفي مجال الضرورة إلى الكهرباء تستورد أفغانستان كثير من احتياجها من الدول الجارة، وهناك مشاكل كثيرة في هذا المجال، لكن الاهتمام بإنتاج الكهرباء في الداخل ضعيف جدا. هذه الأمور ناقشها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

البرلمان الأفغاني.. خلفية ومستقبل

في الأسبوع الماضي افتتح الرئيس الأفغاني السنة السادسة التقنينة للبرلمان الأفغاني بعد العطلة الشتوية.

نناقش هنا، تاريخ البرلمان الأفغاني مع صلاحياته. والفجوة بين البرلمان الحكومة، مع أشنطة البرلمان في العام الماضي، ومستقبل البرلمان.

خلفية البرلمان

بدأ البرلمان الأفغاني عمله برعاية الدستور الأفغاني الذي تم وضعه في عام 1302 الهجري الشمسي، إبان حكم الملك أمان الله خان، وكان يُدعى المجلس الحكومي. ثم تغيّر عام 1307 الهجري الشمسي فترة حكم الملك نادر خان. وكان مجلسا واحدا مع 37 عضوا.

عام 1309 الهجري الشمسي، تطور البرلمان إلى مجلسَيْن، كان المجلس الأول هو "المجلس الوطني"، والثاني "مجلس الأعيان"، وبدأ عمله عام 1310 الهجري الشمسي. في البداية معظم الأعضاء كان يتم اختيارهم من قبل الحكومة. في عام 1343 الهجري الشمسي وبعد وضع الدستور الجديد، حصل البرلمان على صلاحيات جديدة، وتم انتخاب الأعضاء من قبل الناخبين مباشرة.

بعد العقد الديمقراطي في أفغانستان (فترة 1963م-إلى 1973م)، إلى سقوط حكم طالبان لم يتم انتخاب البرلمان. لكن بعد الغزو الأمريكي على أفغانستان، في مؤتمر بن تم التوافق على فترة مؤقتة لحكم كرزاي، وتم وضع دستور جديد للبلد. وعلى أساس هذا الدستور، جرت الانتخابات البرلمانية وأسفرت عن انتخاب 249 عضوا.

ثم وفي عام 1389 الهجري الشمسي، جرت انتخابات ثانية، وكان من المقرر أن تجري انتخابات الدورة السابعة عشر في عام 1394 الهجري الشمسي. لكن مشاكل حالت دونها حتى الآن، ومن الممكن أن تجري العام المقبل.

صلاحيات البرلمان

على أساس الدستور الأفغاني يحتوي البرلمان على مجلسين، وقد حدد الدستور صلاحيات كل من المجلسين. ينص الدستور أن رفض القوانين، وتصديقها أم تعديلها، وتمرير مشاريع الحكومة التنموية والميزانية الحكومية، وتصديق الاتفاقيات الدولية أو رفضها، هي من صلاحيات المجلسين معا.

المصادقة على اختيار الحقب الوزارية، استجواب الوزراء حسب الضرورة، تمرير المشاريع الحكومية التنموية من صلاحيات المجلس الوطني. لدى البرلمان، وخاصة المجلس الوطني صلاحيات كثيرة في وضع القوانين، ويمكن للقوة التنفيذية والقضائية أن تقدم مقترحات قانونية فقط.

العلاقات بين الحكومة الأفغانية والبرلمان

ينص الدستور الأفغاني على ضرورة مراقبة القوى الثلاثة عل بعضها. يراقب البرلمان أداء الحكومة. كانت صلاحية المراقبة مندرجة في الدساتير السابقة ومنها دستور عام 1964م. وفي تلك الفترة المسماة بالعقد الديمقراطي، كانت العلاقات الجيدة بين الحكومة والبرلمان من عناصر استمرار الحكومة. وعلى سبيل المثال كانت العلاقات بين الحكومة والبرلمان على أحسن الحال فترة موسى شفيق.

في الفترة الأولى من حكم كرزاي كانت العلاقات جيدة بين الحكومة والبرلمان. تدهورت قليلا في الفترة الثانية، ورفض البرلمان ترشيح كرزاي للحقب الوزارية كثيرا، لكن الفجوة بين الطرفين لم تكن شاسعة. الفجوة الآن بين حكومة الوحدة الوطنية والبرلمان كبيرة جدا، وهناك جو من عدم التنسيق بين الجانبين.

تقييم أداء المجلس الوطني في العام الماضي

لم تكن للمجلس الوطني إنجازات لافتة في العام الماضي. وقد اقتصرت حسب تقرير المجلس في الجلسة الأخيرة لعام 1394 الهجري الشمسي، أنه عقد 51 جلسة عامة، وجلستي الاستضاحة، و15 جلسة استجواب، و3 جلسة استماعية، و30 جلسة عادية. مرّر المجلس 39 مصوبة، و10 مقترح قانون. صدّق على 9 اتفاقية، وألغى 7 فرامين تقنينية، ومرر ميزانية عام 1395 الهجري الشمسي[1].

إلى جانب ذلك، احتوت أنشطة المجلس على تنظيم رواتب المؤظفين، وتشكيل القوة القضائية، وضريبة شبكات الاتصال، وتصديق مقترح القانون.

مرّر المجلس اتفاقية تعاون أمني مع الإمارات، واتفاقية تعاون عسكري بين وزارة الدفاع الصيني والأفغاني، واتفاقية مع منظمة التعاون الإسلامي.

مشاكل المجلس في العام الماضي

واجه المجلس العام الماضي مشاكل كثيرة على رأسها الآتي:

وضع القانون: وضع القانون واحد من ثلاث مهمات البرلمان. على أساس المادة 90 من الدستور، لدى البرلمان صلاحية تمرير، تصحيح، أو رفض ما ترسل الحكومة من مسودات ومقترحات لأي قانون. لم تكن للمجلس الوطني أي مبادرة عام 1394 الهجري الشمسي، وكان لها نشاط كردة فعل أمام الحكومة وحسب.

[1] لمزيد من التفاصيل، راجع موقع المجلس الوطني:
http://wolesi.website/pvd/showdoc.aspx?Id=5413

كثير من القوانين عُرضت للتصويت في الجلسات العامة. وانحصر عمل البرلمان تصديق أو رفض القوانين التي عرضتها الحكومة فقط.

مراقبة أنشطة الحكومة: كان موقف المجلس الوطني في مراقبة أعمال الحكومة ضعيفا أيضا. في مجال مراقبة الفساد الإداري بدلا من أن يعلب دورا إيجابيا، كانت هناك تهم على النواب بأنفسهم، وهناك شائعات بأن النواب استغلوا صلاحية المراقبة للوصول إلى مصالح ذاتية وقومية.

استجواب الوزراء أو استيضاحهم: في العام الماضي، وبسبب الخلافات الداخلية لحكوحة الوحدة الوطنية، ولجه المجلس الوطني مشاكل وسادت حالة من الانقسام وسط النواب. وكثير من جلسات الاستجواب أو الاستيضاح تم التشويش فيها.

نقص في نصاب النواب: لدى المجلس الوطني 240 عضوا، وبشكل عام يصل الحضور ما بين 67 و76، وفي كثير من الأحيان تبقى الصالة خالية. فقط في بعض الجلسات، مثل تقديم الحقب الوزارية وتمرير الميزانية حضرت غالبية الأعضاء.

مشاكل الشعب: على أساس الدستور يحصل النواب في الصيف على إجازة لمدة شهر ونصف، ثم على إجازة مماثلة في الشتاء. وعلى أساس الانتقادات الشعبية لم ينتبه النواب لمشاكل الشعب في الإجازتين.

العام القادم وموانع عملية

بدأ المجلس الوطني عامه السادس الخاص، وتستمر إلى بضعة شهور ثم في شهر ميزان من عام 1395 الهجري الشمسي تجري الانتخابات البرلمانية. ونلخّص هنا أكبر موانع ستكون أمام المجلس في العام المقبل.

قضية الشرعية: منذ عام ويعتبر الخبراء في البلد أن استمرار عمل البرلمان بعد العام الخامس له، أمر مخالف للدستور. وهناك علامة استفهام أمام شريعة المجلس. وستكون أمام المجلس مشكلة أخرى لإزالة هذا الاتهام، وأن يحصل على ثقة النخب.

قانون الانتخابات: من الممكن أن تجري إصلاحات في قانون الانتخابات قبل الانتخابات البرلمانية، ومن المستحيل إجراء هذه الإصلاحات من دون موافقة المجلس الوطني. ولذلك إن إصلاح القانون الانتخابي أزمة

أمام الحكومة والبرلمان معا. لأن الحكومة لا يمكنها إصلاح القانون من دون موافقة البرلمان، ولا تريد أن تجري الانتخابات من دون هذه الإصلاحات.

الفجوة بين الحكومة والبرلمان: بناء الثقة بين الحكومة والبرلمان، وإزالة الفجوة الموجودة، مشكلة أخرى أمام الطرفين في هذا العام.

مياه أفغانستان.. مشاكل وفرص

نُشرت أخيرا أرقام تشير إلى أن أفغانستان تستغل من 25% من المياه فيها، وتخسر البقية أو تذهب إلى الدول الجارة.

في السنوات الأخيرة تقلص مستوى هطول الأمطار، ويزداد الجفاف يوما بعد يوم. وبذلك تأثرت المحاصيل الزراعية كثيرا. ومع ذلك لدى أفغانستان مصادر ماء وسيعة، وتذهب المياه إلى الدول الجارة من دون الاستغلال.

مع وجود الاستعداد لإحداث سدود الكهرباء في المناطق المختلفة، ويمكن للبلد أن ينتج أكثر من ضرورتها من الكهرباء، لكن لم تُرفع خطوات تحتية في هذا المجال. ولذلك تضيع فرص المياه الموجودة كل سنة، ولم تفعل الحكومة شيئا. نناقش هنا وضع المياه في البلد، والتحديات والفرص في هذا المجال.

وضع المياه في أفغانستان

المياه عنصر الصداقة والتعاون، وسبب العداء في السياسة الدولية. على أساس أرقام الأمم المتحدة إن من مجموع 1.4 مليار كيلومتر مكعب من مياه العالم، يمكن استعمال 200 ألف كيلو متر مكعب من قبل الإنسان. ومن هنا يُعتر توفير المياه شيء أساسي إلى جانب الطاقة والغذاء.

تجري مياه أفغانستان على خمس مناطق:

1- منطقة نهر آمو،
2- منطقة نهر هلمند،
3- منطقة نهر كابول،
4- منطقة هريرود – مرغاب،
5- منطقة الشمال.

أفغانستان بلد جبلي محاط بالبر، ولها مشتركات مائية مع خمس دول جارة من مجموع ست دول. تشترك مع طاجكستان في نهر آمو الذي يجري إلى أوزبكيستان، وتركمانستان، وتشترك مع تركمانستان وإيران في هريرود – مرغاب. لها مشتركات أيضا مع إيران في نهر هلمند، ومع باكستان في نهر كابول[2].

نقص المياه نوعان. النوع الأول هو نقص جسدي والنوع الثاني هو عدم الوصول إلى المياه، بسبب المشاكل الاقتصادية. تشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن أفغانستان لديها نقص جـ سدي للمياه، وسببت المشاكل الاقتصادية مشكلة لوصول الأفغان إلى المياه. على أساس نتائج تحقيق، يحصل 78% من سكان المدن الأفغانية على مياه الصرف الصحي، وتصل الأرقام في القرى إلى 39%، وبشكل عام يحصل 48% من الشعب على مياه الصرف الصحي. وهو مستوى متدني جدا مقارنة مع الدول الأخرى[3].

[2] تحليل الأسبوع لمركز الدراسات الاستراتيجة والإقليمية، العدد 107، «إدارة المياه، مشاكل وإمكانية إنتاج الكهرباء».
[3] لمزيد من التفاصيل راجع الرابط التالي:
http://worldwater.org/wp-content/uploads/sites/22/2013/07/data_table_3_access_to_safe_drinking_water_by_country.pdf

مشاكل المياه في أفغانستان

مشاكل المياه في أفغانستان وسيعة للغاية، ونشير هنا إلى ثلاث نقاط بارزة منها:

1- عدم وجود اتفاقيات للمياه مع الدول الجارة

حتى الآن وقّعت أفغانستان مع جارة واحدة اتفاقية لتقسم المياه. وتم عقد هذه الاتفاقية بين موسى شفيق رئيس الوزراء الأفغاني والملك البهلوي الإيراني، وكانت حول مياه نهر هلمند.

يسبب عدم وجود اتفاقيات حول المياه بين أفغانستان والدول الجارة مشاكل كثيرة، لأن أفغانستان كلما تُقدم على بناء سد على الأنهار فيها، تواجه ردود أفعال تخريبية من قبل الدول الجارة[4]. سيكون من شأن الاتفاقيات منع أي خطوات عدائية، بل توفر التعاون المشترك أيضا.

2- عدم إدارة المياه

انعدام إدارة المياه مشكلة أساسية، يؤدي في المستقبل إلى أزمة المياه. تشير الأرقام الموجودة إلى أن منطقة الشمال فيها 676 متر مكعب من المياه لكل فرد، ويتجه نحو تقلص، والحال أن مناطق أخرى مثل نهر آمو وكابول تتوافر فيها المياه بشكل كافٍ. لا يوجد بين النفوس والذخيرة المائية أي توازن. التنوع الفصلي مشكلة أخرى، ومن الضروري ادخار المياه في فصول الأمطار، ليتم استغلالها في فصول قلة المياه. سوف تحل المشكلة ببناء السدود، وتحول السدود دون سريان الفيضانات، مما يمنع الخسارة المالية والروحية.

3- تلوث المياه

مع أن مشكلة تلوث المياه لم تصبح بعد مشكلة أساسية، لكن ومن الناحية الصحية تتجه المشكلة نحو تفاقم. ففي شهر يونيو 2009م، إلى يوليو 2010م، لقي 744 شخص حتفهم في خمس قرى في ولاية سمنكان بسبب التلوث[5].

[4] إلى الآن تظهر إيران ردود فعل بشأن "سد سلمى"، وتظهر باكستان ردود فعل تجاه "سد كونر".

[5] لمزيد من التفاصيل، راجع إلى تحقيق "IWPR"، في الرابط التالي:
https://iwpr.net/global-voices/water-pollution-silent-killer-north-afghan

عوامل عدم الاستغلال الصحيح

بما أن أفغانستان لم تستغل من المياه جيدا، ولم ترفع خطوات صحيحة في إدارة المياه، لها عوامل نذكر منها الآتي:

أولا: لأن الماء متوفر في كثير من مناطق البلد ولا ثمن له، ولم تتضح أهميته بعد، والوعي الجماعي بأهمية المياه ودورها في التنمية الاقتصادية ضعيف جدا.

ثانيا: لقد حالت الحرب الطويلة دون وصول أي مشروع من البنية التحتية إلى التمام.

ثالثا: لا يوجد قرار مركزي واحد بشأن المياه، وتتشارك فيه وزارات إحياء وتوسعة القرى، والزراعة، وبناء المدن، والطاقة والمياه، والبلديات. وكل مؤسسة تعمل حسب رغبتها.

رابعا: عدم وجود رؤية شاملة لدى صناع القرار، وسوء الإدارة، وانعدام برنامج شامل أساسي لاستغلال المياه.

خامسا: عرقلة الدول الجارة في التمويل، والتصميم، وإحداث مشاريع كبيرة ترتبط باستغلال المياه.

سادسا: فقدان المجلس الأعلى للمياه أي برنامج، كجهة صاحبة القرار[6].

وضع الكهرباء في البلد

تصرف أفغانستان سنويا عشرات الملايين من الدولار في استيراد الكهرباء من الدول الجارة، ويشكل الكهرباء أكثر حجم من الاستيراد، ويؤثر على التجارة العامة للبلد.

يدعو وضع الكهرباء في البلد للقلق. على أساس تصريحات وزارة الطاقة والمياه، يحتاج البلد سنويا إلى 3000 ميكاوات من الكهرباء، يتم إنتاج 6% منها داخل البلد، فيما يتم استيراد البقية من الدول الجارة وخاصة من طاجكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وإيران. تسترد أفغانستان أكبر حجم من الكهرباء من

[6] مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تحليل الأسبوع، العدد 62، "قرار إحداث سد داسو في باكستان، وضرورة رد فعل أفغاني".

أوزبكستان، (يشكل 55% من الضرورة). تصدر إيران 22%، وطاجكستان 7%، وتركمانستان 16%، من ضرورة أفغانستان للكهرباء[7].

يعيش أكثر من 6 ملايين في كابول، ويشكل العدد 20% من نفوس البلد. من جهة أخرى هناك شركات صناعية كثيرة في كابول. تصل ضرورتها للكهرباء إلى 530 ميكاوات. يتم استيراد 260 ميكاوات منها من الخارج. يصل إلى كابول عبر طريق سالنج، ويتم قطها بسهولة إثر حوادث طبيعية أو مشاكل أخرى.

بشكل عام يتم إنتاج 19% من ضرورة البلد للكهرباء في الداخل، الجزء الأكبر منها طاقة مائية، وجزء آخر طاقة شمسية، ومن الغاز والنفط. ويتم استيراد 81% منها من الخارج. من جهة أخرى لا يحصل 70% من الشعب على الكهرباء، ويحصل 30% منهم بطريقة نسبية على الكهرباء، يعني ليس لديهم كهرباء على مدار الساعة[8]. بشكل عام، وبأن لدى البلد إمكانية إنتاج 22 كيكاوات من الكهرباء، يدعو الأمر للقلق.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

[7] راجع موقع مركز معلومات الطاقة لأفغانستان، في الرابط التالي:
http://www.afghaneic.com/Data/Afghan%20Electricity%20Imports%20by%20Source/Afghanistan%20Electricity%20import%20by%20Source--2011.pdf

[8] مؤتمر تحقيقي لمركز الدراسات الاستراتيجة والإقليمية، راجع التفاصيل في الرابط التالي:
http://csrskabul.com/pa/?p=1194